ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Establishment of Yemeni Unity ١٩٩٠-١٩٨٥

Nada Mohamed Seed

Student at Tikrit University, College of Education
History Department/ MA – Modern

Prof. Raed Sami Hamid

Doctor at Tikrit University, College of Education
Department of History - Hadith

* *Corresponding author: E-mail* :
Nadamohamad97@gmail.com

***Keywords*:**
Secession,
Yemeni unity,
Haider Abu Bakr Al-Attas,
1990

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	5 Feb 2023
Received in revised form	20 Feb 2023
Accepted	5 Mar 2023
Final Proofreading	27 Oct 2023
Available online	31 Oct 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The persisting physical, historical, social, and cultural oneness prevented the Yemeni mini-states from establishing any kind of separation, despite sporadic agreements between different nations to share authority. These strange separatist inclinations were alien to Yemen, where the people had always been united in their purpose and destiny.

It is possible to see the instances of fragmentation and disunity that were experienced in Yemen at certain historical times as rare and transient occurrences. These conditions were not part of Yemen's natural state; they were imposed by outside forces. In light of Yemen's population, historical unity, and other factors, they may thus be seen as strange and unfamiliar occurrences.

A unified administration in Yemen was established in May 1990 as a result of on-going negotiations between the two major political parties in the respective areas, which began in the form of agreements in 1985. Additionally, this change made it easier for new political parties to emerge. The Declaration of Fusion Unity, which was signed on May 22, 1990, established a united Yemen. Notably, Socialist Party Secretary-General Ali Salem Al-Beidh shocked his fellow party officials by supporting the fusion union.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.7.2.2023.6

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

قيام الوحدة اليمنية ١٩٨٥–١٩٩٠

ندى محمد سعيد/ طالبة ماجستير جامعة تكريت كلية التربية
أ.د. رائد سامي حميد/ جامعة تكريت/ كلية التربية

الخلاصة:

على الرغم من تقاسم الحكم في المدد التاريخية بين أكثر من دولة، إلاّ أن هذه الدويلات لم تنجح في

إرساء أي شكل من أشكال الانفصال، لأن الوحدة الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية كانت أكثر قوة وصلابة ومتانة من النزعات الانفصالية الشاذّة والغريبة على اليمن وشعبه الواحد الموحد في مساره ومصيره منذ فجر التاريخ.

في الاتجاه الأخر شكلت حالات التجزئة والانشطار التي شابت اليمن في بعض المراحل التاريخية، ظاهرة استثنائية وعابرة، فرضتها ظروف استثنائية، وصنعتها إرادة غير يمنية، أي أنها لم تكن في يوم من الأيام أمراً طبيعياً بل ظاهرة غريبة ودخيلة على اليمن وشعبه وتاريخه الوحدوي المشرق.

واستمرت المشاورات بين الحزبين الحاكمين في الشطرين، حيث بدأت على شكل اتفاقيات منذ عام ١٩٨٥ حتى شهر أيار ١٩٩٠، حيث توصلا إلى إقامة حكومة واحدة، في يمن وحد، إلى جانب السماح بقيام أحزاب أخرى، وهذا ما تحقق في ٢٢ أيار ١٩٩٠، بالتوقيع على إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين الشطرين، حيث فاجأ علي سالم البيض ، الأمين العام للحزب الاشتراكي، القيادات الأخرى في الحزب، بالموافقة على الوحدة الاندماجية.

الكلمات المفتاحية : (الانفصال ، الوحدة اليمنية، حيدر أبو بكر العطاس، عام ١٩٩٠).

المبحث الأول: لقاءات واتفاقيات الوحدة اليمنية **عام** ١٩٨٥ – ١٩٩٠

أولاً: لقاء عدن – تعز ١٩٨٥

وفي اطار المساعي الوحدوية بين الشطرين التقى رئيس الشطر الشمالي علي عبدالله صالح مع رئيس الشطر الجنوبي علي ناصر محمد في عدن بعد أن وصل الأول إليها ليفتح الخط البري بينها وبين صنعاء في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٥م(ابي نصر محمد بن عبدالله الامام، ص٤٤) وشكل اللقاء نقله نوعيه في طبيعة العلاقة بين الشطرين، وانتقل الرئيسان ليكملا اجتماعاتهما في مدينة تعز التي دارت حول ضرورة الاسراع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة (سمير محمد احمد العبدلي، ص١٤٣) .

وفي الخامس من أذار عام ١٩٨٥ قام رئيس الشطر الجنوبي علي ناصر محمد بزيارة إلى مدينة صنعاء والتقى بالرئيس علي عبدالله صالح واجرى مباحثات في اطار الوحدة اليمنية، ولمتابعة اجراءات الوحدة عقدت سكرتارية المجلس اليمني الاعلى دورتها العاشرة في عدن للمدة من الرابع والعشرين إلى السابع والعشرين من نيسان عام ١٩٨٥(ياسين محمد حسين الدليمي ص١٤٣).

أثناء الاجتماعات ناقشت مدى تنفيذ قرارات المجلس اليمني الاعلى واللجنة الوزارية مقترحات من الشطرين لتطوير التنسيق في مختلف المجالات وقد استعرضت القرارات التي تم إنجازها في الدورات السابقة في مجال الوحدة(امين ياسين عباس جاسم العيساوي، ص١٦٣).

ثم عقدت اللجنة الوزارية جلستها في الثاني عشر من كانون الأول في صنعاء بحضور رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي حيدر ابو بكر العطاس ورئيس الوزراء في الشطر الشمالي عبدالعزيز عبد الغني وأثناء الاجتماعات اطلعت اللجنة الوزارية على تقرير سكرتارية المجلس اليمني الاعلى والتي اشادت في الخطوات التي حققتها اللجان الوحدوية وأيضاً ناقشت التنسيق بين الشطرين في المجال المالي والمصرفي(حسن أبو طالب، ص١٦٤.).

وفي نهاية عام ١٩٨٥ عقد المجلس اليمني الاعلى دورته الرابعة ضمن المدة من الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين في كانون الأول عام ١٩٨٥ برئاسة الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وتم فيها استعراض أعمال اللجان المشتركة وأعمال اللجنة الوزارية تهدف إلى مزيد من التنسيق بين الشطرين على المستوى الحكومي والشعبي(فيصل جلول، ص١٥٢).

عُدَّ تشكيل المجلس اليمني احدى الخطوات الواقعية والجادة على طريق الوحدة اليمنية من حيث الفكرة والمسؤولية يعني تحمل قيادتي الشطرين عبئاً كبيراً من مسؤوليتهما في متابعة أعمال لجان الوحدة ودعم وتوسيع أعمال التنسيق والتعاون في مجال المشاريع المشتركة في مختلف القطاعات التنموية والتعليمية والتجارية والاقتصادية إلى جانب القطاعات السياسية والعسكرية(علي الصراف، ص ٣٤٣.) .

إن اللجنة الوزارية للمجلس هي الأداة الفعالة التي اسهمت بشكل كبير في تعزيز البناء الوحدوي بين الشطرين فقد قربت اجتماعات المجلس اليمني الاعلى واجتماعات اللجنة الوزارية وسكرتاريتها بين الفرقاء السياسيين في اليمن عبر طرح مشاكلهم بشكل مباشر على طاولة الحوار وشكلت تلك الاجتماعات نقله نوعية في تقريب وجهات النظر للوصول إلى تحقيق الوحدة اليمنية(فضل ناصر مكوع، ص٦٩٨) .

ثانياً: لقاء تعز عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩:

توقفت الخطوات الوحدوية بين الشطرين نتيجة الأحداث الدامية في الجنوب والتي انتهت بوصول علي سالم البيض إلى السلطة في الجنوب في حزيران ١٩٨٦(عبدالملك المخلافي، ص٩٦٨). كان اول اتصال مباشر بين قيادتي الشطرين، اللقاء الذي أجري بين الرئيس علي عبدالله صالح وحيد أبو بكر العطاس في ليبيا في تموز عام ١٩٨٦(صالح بن حسين الحاذق، ص١٥٩.).

عقدت جلسة مباحثات في الثاني والعشرين من تموز عام ١٩٨٧ بين الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في صنعاء بحضور كبار المسؤولين في الشطرين للاتفاق حول استئناف أعمال لجان الوحدة(محمد علي حوان، ١٩٨٧.)، وجعل قراراتها حيز التنفيذ في أثناء الجلسة قدمت ثلاث أوراق عمل الأولى تعالج احداث الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٦، والورقة الثانية تعالج الجدول الزمني لإعلان الوحدة بين الشطرين وكانت مقدمة من الشطرين الشمالي بينما عالجت الورقة الثالثة مسألة النازحين من الشطر

الجنوبي للشطر الشمالي ويشكل الطرفان لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ تلك الخطوات(ياسين محمد حسين الدليمي،ص ٢٠٣).

عقد لقاء آخر في السادس من كانون الثاني عام ١٩٨٧ بين رئيس الأركان العامة في الشمال عبدالله حسين البشري وبين هيثم قاسم طاهر النائب الأول لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، على طلب من قادة الشمال لبحث التطورات التي حصلت في المناطق الحدودية بين الجانبين، وفي هذا اللقاء عزز الطرف الشمالي موقفه من عدم القيام بأي عمل ضد الجنوب، وأكد الجانب الجنوبي أنه يسعى إلى استتباب الأمن بين الجانبين وأكدوا أيضاً أنه لا توجد أي نوايا عدوانية أو استفزازية ضد الشمال(عمر الحاوي واخرون، ،ص٥)، وتم الاتفاق ايضاً على الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين الطرفين وتخفيض عدد القوات المشتركة وأحياء لجنة التنظيم السياسي ورفع القيود عن انتقال مواطني الشطرين، مما أسهم في إزالة واحدة من اكثر عقبات تأخر قيام الوحدة اليمنية بين الشطرين(عبدالرحمن يوسف بن حاريب،ص٢٤).

عقد لقاء القمة بين رئيس الشطر الجنوبي علي سالم البيض ورئيس الشمالي علي عبدالله صالح في السادس عشر إلى السابع عشر من نيسان عام ١٩٨٨ بمدينة تعز وتمكن اللقاء من تلافي المشاكل وتوقيع اتفاقية التنقيب المشترك عن النفط واستثماره بما يخدم المصالح الاقتصادية للشطرين، ومن هنا جاءت قمة تعز لتضع حداً للخلافات الجديدة التي نشبت بين الشطرين وذلك للتوصل إلى عدد من الاتفاقيات التي تحكم العلاقات بين الشطرين وعملها الوحدوي المشترك. وتم الاتفاق فيه على الآتي(رئاسة الجمهورية، ص٢٢٤ – ٢٢٧):

١ – استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة اثار احداث الثالث عشر كانون الثاني ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي.

٢ – الالتزام والتنفيذ لما سبق إنما توصل اليه الشطرين في العمل الوحدوي قبل احداث كانون الثاني ١٩٨٦ في المجالات كافة.

٣ – تكليف سكرتارية المجلس اليمني الاعلى بإعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، الذي انجزته اللجنة الدستورية في الثلاثين من كانون الأول ١٩٨١، لأحالته إلى مجلسي الشورى والشعب في الشطرين ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء اتفاقيات الوحدة بينهما(محمد بن ابراهيم الحلوة، ص ١٨٧) .

٤ – تكليف رئاسة هيئة الاركان باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإزاله كل أسباب التوتر بين الشطرين، واستبعاد اللجوء إلى المواجهة العسكرية واعتماد لغة الحوار والتفاهم.

٥ – التأكيد على استكمال الخطوات العملية لتنفيذ مشروع الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوة(حسن ابو طالب، ص١٩١.) .

٦ – تكليف هيئة الاركان العامة بتحديد نقاط التمركز لقوات الشطرين على اطراف محافظتي مأرب وشبوة واتخاذ كل التدابير من اجل ازاله التوتر بين الشطرين وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية واعتماد الحلول السلمية(عبدالوالي الشميري، ص٨٨)، وألقى الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض كلمة للمباحثات بين قيادتي الشطرين في تعز في السادس عشر من نيسان عام١٩٨٨ اعرب فيها عن الآمال المعلقة على تلك الاتفاقية، وقال :" أنه لمن لحسن حظ الشعب اليمني في الشمال والجنوب ، أنه جاء الوقت الذي اتيحت فيه أقامه استخراج واستثمار ثروات نفطية، وهي فرصة انتظرها طويلاً، وعلينا كمسؤولين في الشمال والجنوب أن نصون هذه الثروة ونسخرها لخدمة الشعب وإنجاز مهام التنمية، ونعوض شعبنا عن عهود الحرمان، فالنفط ينبغي أن يكون نعمة وليس نقمة ولا يجب ان يتحول إلى سبب للعذاب والآلام، فنحن كيمنيين لا يجدر بنا أن نتحول إلى هابيل وقابيل في سبيل النفط فلدينا كل البدائل التي تعود بالنفع المشترك، وليس الاستثمار إلى واحداً من أطهر وانفع هذه البدائل"(الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨–١٩٨٦، ص٦٤).

ثانياً: قمة صنعاء ١٩٨٨ :

بعد أقل من شهر من لقاء تعز عقد لقاء صنعاء بين رئيسي الشطرين للمدة من الثالث إلى الرابع من آيار عام ١٩٨٨م وفيه أكد الرئيسان على ما تم الاتفاق عليه في تعز وفي اللقاء نفسه وقع الطرفان على اتفاق بينهم بشأن تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين وبموجب هذا الاتفاق تم الغاء النقاط القائمة في كلا الشطرين المثبتة على الحدود وإستبدالها بنقاط مشتركة، يسمح للمواطنين بالتنقل عبرها بالبطاقة الشخصية ويتولى وزيري الداخلية في الشطرين تنفيذ الاتفاق(صادق ياسين الحلو، ص٨٥).

إنعكست نتائج لقاء القمة في صنعاء بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض في الرابع من آيار عام ١٩٨٨م على الجانب العسكري بين الشطرين فقد إجتمع رئيس هيئة الأركان في الشطر الشمالي المقدم عبد الله حسين البشيري ونظيره في الشطر الجنوبي العقيد هيثم قاسم طاهر في العاشر من آيار عام ١٩٨٨م واتفق الجانبان على أن تنسحب قوات الشطرين من مناطق الحدود على عمق ١٠ كم وإقامة نقاط دورية مشتركة يقرها رئيسي الأركان ويقوم قائدا المحورين بالتفتيش مرة كل شهر للتأكد من خلو المنطقة من أي نشاط عسكري وتقوم اللجنة الطوبوغرافية بتحديد منطقة المشروع المشترك أبتداء من يوم السادس والعشرين من آيارعام ١٩٨٨م على أن تنجز أعمالها في مدة أقصاها شهر(صادق ياسين الحلو،ص٩٣).

وبناء على لقاء صنعاء أجتمع وزير الداخلية في الشطر الجنوبي العميد منصر السيلي بنظيره من الشطر الشمالي عبد الله حسين بركان بصنعاء في الثلاثين من آيار إلى الأول من حزيران عام ١٩٨٨م واتفق الجانبان على آلية تنقل المواطنين بين الشطرين والغاء النقاط العسكرية القائمة وتحدد لجنة لوضع نقاط مشتركة جديدة إبتداء من الأول من تموز (١٩٨٨م)(رئاسة الجمهورية، ص ٣٧–٤١).

وللمضي في تسريع خطوات إعلان الوحدة عقدت اللجنة الوزارية إجتماعها الأول في آذار لعام ١٩٨٩م وكان أبرز ما قررته التأكيد على إستئناف أعمال لجان الوحدة كما وأوصت اللجنة الوزارية المجلس اليمني الأعلى بتحديد مدة زمنية لأنهاء أعمال اللجان بأقرب وقت وأقرت اللجنة الوزارية أسماء أعضاء لجنة التنظيم السياسي الموحد من ممثلين الشطرين(صادق ياسين الحلو الوحدة اليمنية، ص ٩٣).

وفي الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٨٩م عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحدة دورتها الأولى في تعز(١٤ إكتوبر (صحيفة) ، ، ص ٨٦) من أجل تأسيس تنظيم سياسي موحد فاقترحت اللجنة أربعة مقترحات لذلك وهي : المقترح الأول : اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في إطار واحد وأما المقترح الثاني: احتفاظ كلا من المؤتمر الشعبي العام والحزبي الاشتراكي على إستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية ممارسة نشاطهم السياسي في حين كان المقترح الثالث: أن يحل المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية والأقتراح الأخير قيام تنظيم سياسي يشمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي على أن يحفظ كل من هذه القوى على إستقلالها(حسن ابو طالب ،الوحدة اليمنية ، ص١٩٥)

ومن خلال المقترحات السابقة يبدو أن المقترح الثاني هو الأنسب لكونه أعطى الحق للشخصيات السياسية ولاجتماعية لممارسة نشاطهم السياسي بعيداً عن الاحزاب التي ينتمون إليها.

مثلت المقترحات الأفكار الأساسية لأنشاء التنظيم السياسي الموحد لدى لجنة التنظيم السياسي وتم الاتفاق على مواصلة النقاش حول المقترحات المطروحة والتوصل إلى اتفاق في الدورة القادمة وكان كل هذا العمل الهدف منه التمهيد للقاء عدن التاريخي في تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٨٩م(احمد يوسف أحمد ، ص.١٦٥).

ثالثاً: اتفاقية اللجنة الوزارية ولجنة التنظيم السياسي الموحد:

عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لشطري اليمن اجتماعات دورتها الأولى لعام ١٩٨٩ في صنعاء، فقد أقرت عدة نتائج ابرزها الاتفاق على استئناف لجان الوحدة اعمالها ، كما أوصت اللجنة الوزارية المجلس اليمني الاعلى تحديد المدة الزمنية لإنهاء عمل اللجان في وقت قصير ، وابدت اللجنة ارتياحها لمستوى تنفيذ الاتفاقات الخاصة بحرية التنقل بين الشطرين، والتزام وزيري داخلية الشطرين تقديم التقارير إلى سكرتارية المجلس اليمني ، فضلا عن الغاء الرسوم التي فرضت على السيارات التي تنقل المواطنين بين الشطرين ، اما عمل اللجان فقد اتفقت أجهزة الرقابة والتخطيط والتنمية في الشطرين بضرورة عقد لقاءات دورية للتنسيق وتبادل المعلومات وكذلك متابعة مديرية المعهد العربي للتخطيط للتولى الاعداد والتنفيذ لدورات تدريبية لعدد من العاملين في جهاز التخطيط بشرط أن تعقد في صنعاء وعدن(محمد حسين عبدالحليم،،ص١٦٧).

كما اكدت اللجنة الوزارية اهمية تنفيذ قرار المجلس اليمني الخاص بإنشاء المجلس الاعلى للفنون والآداب من لدن وزيري الثقافة في الشطرين ، ودراسة امكانية انشاء صندوق يختص بتمويل المشاريع اليمنية المشتركة وعلى وزراء المالية والتخطيط في الشطرين تنفيذ ذلك، وبذلك عبّرت اللجنة الوزارية عن ارتياحها لتطور اللقاءات الثنائية التي تمت في اثناء هذه الدورة بين مسؤولي الشطرين في اثناء نتائجها الايجابية في تعزيز الخطوات الوحدوية والتنسيق في المجالات الحيوية(طاهر فرحان قاسم علي، ص١٥٦).

وتم بذلك الاتفاق على مواصلة مناقشة تلك البدائل في الدورة القادمة ومناقشة الاسس السياسية والاجتماعية للتنظيم الموحد في دورة اخرى ، وكان كل ذلك مقدمة للعمل الوحدوي القادم، الذي تمثل بلقاء قمة عدن التاريخي في أواخر تشرين الثاني عام ١٩٨٩(فيصل الحذيفي، ص٧٠).

رابعاً: لقاء عدن عام ١٩٨٩ :

على أثر سلسلة اللقاءات بين الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام(طه احمد اللوزي، ص٦٢ – ٦٥؛) والرئيس علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، تم التوقيع في تشرين الثاني عام١٩٨٩ اتفاقية لتنظيم المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة(حسن أبو طالب، ص١٩١).

مثل اتفاق عدن نقطة مفصلية في تاريخ الوحدة اليمنية، فقد كانت الأوضاع السياسية الداخلية في شطري اليمن تصب لصالح سير تحقيق الوحدة فالضغط الشعبي كان له دور في دفع عجلة الوحدة نحو الأمام(وزارة الإعلام والثقافة، مج١٩.) ، كما حصلت تحركات سياسية في الشطر الشمالي قبيل سفر الرئيس علي عبدالله صالح إلى عدن لإبرام اتفاق جوهري بشأن الوحدة فقد عقد المجلس الاستشاري ومجلس الوزراء واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعات لبحث موضوع للوحدة، عقد مجلس الشورى في الشطر الشمالي جلسة استثنائية اكد فيها دعمه للوحدة(غانم محمد صالح،ص٢١-٣٠). فضلاً عن الاكتشافات النفطية عام ١٩٨٠ في الشطر الجنوبي من اليمن التي ساعدت كثيرا لقيام الوحدة.

عقدت الجلسة الاستثنائية في صنعاء لمجلس الشورى تمخض عنها دعوة قيادتي الشطرين إلى الاسراع في اتخاذ خطوات ايجابية ومهمة من اجل تحقيق الوحدة الاندماجية(سيف الدين الدوري، ص٢٧١).

وفي الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٨٩ زار الرئيس علي عبدالله صالح عدن وتم استقباله استقبالاً كبيرا على المستوى الرسمي والشعبي للمشاركة في احتفالات الشطر الجنوبي بذكرى مرور اثنين وعشرين عاماً على الاجلاء البريطاني من عدن واعلان الاستقلال(سمير محمد احمد العبدلي، ص١٤٥)، وسبق ذلك اجتماع وزيرا الاتصالات في شطري البلاد وبحثا توصيات اللجنة الفنية المشتركة للاتصالات، وتم تنفيذ قرارات اللجنة الوزارية في مجالات الاتصالات، علاوة عن مناقشة التنسيق في مجالات الكمارك والمصارف، فضلاً عن مناقشة التنسيق في مجالات الأمنية، بما يخدم الوحدة(ياسين محمد حسين الدليمي، ص٢٠٦).

وأكد بيان مجلس الشورى على ما يأتي(سمير محمد احمد العبدلي، ص١٤٨ – ١٥٠) :

١ – قيام قيادتي الشطرين بإحالة مشروع دستور دولة الوحدة على السلطتين التشريعيتين في الشطرين وطرحه للاستفتاء الشعبي .

٢ – دعوة مجلس الشعب الاعلى في الشطر الجنوبي إلى اجتماع عاجل ومشترك من اجل ازاله العقبات التي تعترض طريق الوحدة.

٣ – دعوة رئيسا الشطرين جامعة الدولة العربية إلى ارسال ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة الوزارية للحزب الاشتراكي اليمني في اجتماعاتهما التي تعقدها لمناقشة احداث الوسائل الإعلامية في كلا الشطرين لأنهاء حالة انقسام البلاد في اسرع وقت، وذلك لأن معظم الدول العربية كانت مؤيدة للوحدة بين شطري اليمن ولأنهاء حالة النزاع بين الأطراف المتصارعة في اليمن.

اما على صعيد الانجاز فقد صدقت قمة صنعاء على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة ، واقرت القمة خطوات عملية لتنفيذ الاجراءات المتفق عليها سابقاً، كما تضمن الاتفاق تنشيط أعمال المجلس اليمني الاعلى واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين وتنفيذ نتائج الدورة الأولى للجنة التنظيم السياسي الموحد انجاز أعمالها في مدة اقصاها شهرين، تركز بذلك العمل الوحدوي(امين ياسين عباس جاسم، ص ١٨٨)، فضلاً عن الابتعاد بقضية الوحدة عن المناورات السياسية وتجاوز المفاهيم للوحدة وتأكيد ان الخيار الديمقراطي هو السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة واعتمادها اساساً للحكم والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقرار بحق ممارسة التعددية الحزبية(سمير محمد احمد العبدلي، ص ١٤٩.) .

ومن اهم ما توصل اليه لقاء القمة التاريخي في عدن من انجازات ما يأتي(احمد جابر عفيف، ص٢٣١):

١ – التصديق على مشروع الدستور المشترك لدولة الوحدة من قيادتي الشطرين.

٢ – احالة المشروع على مجلس الشعب والشورى في الشطرين لتصديق عليه.

٣ – التزام القيادتين السياسيتين الأولى مرة بتحديد مدة زمنية قدرها سته اشهر لغرض التصديق على الدستور .

٤ – دعوة الجامعة العربية للمشاركة والاشراف على أعمال لجان الوحدة.

٥ – تأكيد ضرورة اسراع لجنة التنظيم السياسي الموحد في انجاز مهامها وبما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي .

يتضح مما تقدم أن قمة عدن تعد منعطفاً مهماً نحو إعادة الوحدة اليمنية الذي عانى الشعب آلام الانقسام وأنها مثلت بداية الطريق الصحيح لإعادة الوحدة الوطنية

خامساً: لقاء صنعاء ١٩٨٩ :

انطلاقاً من لقاء عدن التاريخي عقد لقاء اخر في صنعاء في المدة بين الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٩(سعيد احمد الجناحي، ص٥٨٧) بين الرئيس علي عبدالله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض، من اجل الاتفاق على مستقبل العمل السياسي في اليمن واجراء حوار مع الشخصيات الوطنية واشراكها في مناقشة المشاريع، فضلاً عن الاتفاق على موقف القوات المسلحة من العمل السياسي في دولة الوحدة(سمير محمد احمد العبدلي، ص١٤٩،).

كما تم اثناء الاجتماع الاتفاق على ما يلي(سيف الدين الدوري، ص٢٧٣.) :

١ – تأكيد تنظيم لقاءات القمة للوقوف على سير تنفيذ الاتفاق.

٢ – متابعة الاجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلسي الشعب والشورى واجراء استفتاء عليه .

٣ – تكليف مجلس الوزراء في كلا الشطرين لعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لتقديم تصورات حول دمج الوزارات والمصالح والهيئات، والاجهزة المختلفة في الشطرين(عبدالوهاب ادم العقاب ، ص٢٨٤.).

٤ – اعداد مشروع قانون الانتخابات الجديدة والعمل به لاجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، لمعرفة رغبة الشعب من كلا الشطرين بشأن مشروع الوحدة.

٥ – ازالة العوائق من الطرقات لتامين حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بحرية والغاء الاجراءات الكمركية.

٦ – اعلان العفو الشامل على جميع المواطنين الذين تعرضوا للجزاءات نتيجة لنشاطهم السياسي(علي عبدالله صالح ، ص١١٢).

وفي كانون الثاني عام ١٩٩٠ عقدت (لجنة التنظيم السياسي الموحد) دورتها الثانية واكدت احتفاظ كل من المؤتمر الشعبي العام في صنعاء والحزب الاشتراكي اليمني في عدن باستقلاليتهما، وكذلك تم الاتفاق على حق القوى الوطنية الاخرى بممارسة النشاط السياسي كحق كفله دستور دولة الوحدة(سعيد احمد الجناحي، ص٥٨٧.) ، فضلاً عن ما تقدم عقد اجتماع في العشرين من كانون الثاني ١٩٩٠ لمجلس الوزراء في الشطرين بالعاصمة صنعاء في العام نفسه وأدت إلى عدد من القرارات في الجانب الاقتصادي والمالي والتربية والإعلام، ودمج الوزارات والاجهزة، كما اقر الاجتماع ان تكون حكومة الوحدة من ثلاثة وثلاثين وزارة تم تأليف لجنة لاسيما بإعداد قانون للخدمة المدنية والضمان الاجتماعي وتم التأكيد على ضرورة اعلان الوحدة في هذه ستة اشهر تحسباً لأي طارئ قد يؤثر على اعلانها في الموعد المحدد، كما سبق تلك التطورات أن وجهت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة رسمية من قبل الرئيس جورج بوش(جورج دبليو بوش، ص١٨-١٩) إلى الرئيس علي عبدالله صالح في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٩ لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية عند وصول الرئيس علي عبدالله صالح تم استقباله بحفاوة كبيرة، وجاءت تلك الزيارة كرد على زيار الرئيس الأمريكي رونالد ريغان للعاصمة صنعاء وكان ذلك جيداً بالنسبة

للوحدة(رياض نجيب الريس، ص٥٤ – ٥٥.)، وقد نتج عن تلك الزيارة أن حصل الرئيس علي عبدالله صالح على تأييد ودعم من الولايات المتحدة الامريكية بشأن قيام الوحدة اليمنية.

المبحث الثاني

إعلان الوحدة اليمنية ١٩٩٠

أولاً: قمة مكيراس عام ١٩٩٠م(إبراهيم أحمد المقحفي ، ص ١٦٢٩):

في التاسع عشر من شباط عام ١٩٩٠م إلتقى رئيسا الشطرين في لقاء مفاجئ لم يعلن عنه إلا بعد إتمامه هدفه معالجة أي تطورات طارئة تعرقل إعلان الوحدة في وقتها المحدد وفي نفس الوقت بحث الرئيسان سبل تسريع الوحدة وإتخاذ والوسائل اللازمة التي من شأنها التصدي للمعوقات المحتملة(مركز المعلومات بدائر التوجيه المعنوي للقوات المسلحة ،ص ٨٤٧) فقد طرح الرئيس علي سالم البيض مواضيع تتعلق بالإجراءات المطلوبة فيما يخص هيئات السلطة العليا مجلسا الرئاسة، والإستشاري مجلس النواب والوزراء علي صعيد تقاسم السلطة ولم يصدر عن هذا اللقاء أي قرارات(خالد بن محمد القاسمي، ص٥٦).

ثانياً: قمة تعز ١٩٩٠:

إعلان الوحدة سبق قمة تعز إجتماع لرئيس الوزراء في الشطرين عبد العزيز عبد الغني وياسين سعيد نعمان في الأول إلى الرابع من آيار عام ١٩٩٠م في صنعاء ناقش الطرفان فيه الإجراءات والإستعداد لإعلان الوحدة فتم الاتفاق على إعتبار الدينار والريال عملة قابلة للتداول في أنحاء اليمن(علي عبد القوي علي الغفاري، ص١٧٥.).

وفي الثالث عشر من آيار ١٩٩٠م عقدت قمة تعز بين رئيسي الشطرين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض وتمخض عنها إصدار أربع قرارات عن القمة صرح بهم الرئيس علي عبد الله صالح وهم الأول : حل جهاز أمن الدولة والأمن الوطني وتشكلت لهذا الغرض لجنة تتألف من وزيري الداخلية في الشطرين وتأتي هذه الخطوة لتعزيز الديمقراطية بين الشطرين والثاني: قرار يقضي بإخلاء العاصمة السياسية صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن من المظاهر المسلحة وسحبها إلى مناطق عسكرية يتفق عليها المسؤولون في رئاسة الأركان والقرار الثالث : تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الساحة اليمنية والقرار الأخير تأليف جهاز في الداخلية مسؤول عن الأمن العام في العاصمتين وسائر مدن الجمهورية اليمنية(احمد طلال الحارثي، ص١٣٠) .

ويبدو مما سبق أن هذه القرارات ساهمت وبشكل كبير في حل الخلاف بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، فضلاً عن كونها قاربت وجهات النظر بين الأطراف المتنازعه ووضعت حجر الأساس لقيام الوحدة اليمنية .

في هذه القمة حاول توحيد المؤسسة العسكرية وترك الأمر للجان العسكرية لتقوم بعملها بدأت هذا القمة بين رئيسي الشطرين في تعز وأستكملت أعمالها في عدن وتركز النقاش(صادق ياسين الحلو، ص ٧٦) وفي محصلة هذه القمة إتفق رئيسا الشطرين على الإعداد صيغة اتفاق حول ترتيب الهيئات في دولة الوحدة وكالآتي(علي عبد القوي علي الغفاري، ص ١٧٣) :-

١. دمج مجلس الشعب والشورى في الشطرين وتعيين واحد وثلاثون عضوا جديداً.
٢. إنشاء مجلس إستشاري من هيئة الرئاسة في الجنوب والمجلس الإستشاري في الشمال.
٣. أن يكون رئيس الدولة من الشمال ونائبه من الجنوب ورئيسا مجلس النواب والوزراء من الجنوب.
٤. تنظيم إصدار قانون الحكم المحلي في أول دورة للبرلمان .
٥. انتخاب مجلس رئاسة من الهيئتين التشريعيتين.
٦. يشكل مجلس الوزراء من أعضاء مجلس الوزراء في الشطرين على أن تكون وزارة الدفاع والاعلام من نصيب الجنوب مع أشتراك التنظيمات السياسية في عضوية مجلس الوزراء وتنظيم رعاية الحزب والمؤتمر للعمل الوطني في صيغة تحالفية تسمى المجلس الوطني.

وكذلك أقره في هذا اللقاء تحديد مهام المجلس الوطني في إطار الميثاق الوطني الذي سيقره المجلس الوطني في المرحلة الإنتقالية ويكون هذا المجلس مرجعية للحزبين في أي اشكال أو خلاف بينهم(جمال الدين احمد علي السالمي، ص٢٤٦).

ثالثاً :- اتفاق صنعاء عام ١٩٩٠ :

تتويجاً للقاءات الوحدوية بين قيادتي الشطرين. حدث لقاء القمة في صنعاء في الثاني والعشرون من شباط ١٩٩٠، إذ انتقلت حكومة الشطر الجنوبي إلى شمال اليمن وأجرت لقاءات موسعة مع قيادتين سياسيتين، وقد تضمن هذا اللقاء الاتفاق على اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المدة الانتقالية(صحيفة الثقافة، اليمن، ع ٢٤٣، ٢٠/٥/ ٢٠٠٤، ص٧) ، كما نصت بنود الاتفاقية على ما يلي(جمال الدين النظاري، ص٩٨):

١ – قيام وحدة اندماجية بين شطري اليمن تذوب فيها الشخصية الدولية لكليهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية).

٢ – يتكون في المدة الانتقالية مجلس رئاسة من خمسة اشخاص ينتخبون في اول اجتماع لهم رئيساً للمجلس ونائب رئيس وتشكيل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستوري امام هذا الاجتماع قبل مباشرة مهامهم ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة له في الدستور .

٣ – تحدد مدة انتقالية لمدة سنتين وسته اشهر من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويتكون مجلس نواب في المدة الانتقالية من كامل اعضاء المجلس الشعب والشورى، مضافاً عليهم واحد وثلاثون عضواً يختارهم مجلس الرئاسة، وقد وزعت واحد وثلاثون مقعداً على الاحزاب خارج السلطة والشخصيات الوطنية.

٤ – يصدر مجلس الرئاسة قراراً بتشكيل مجلس استشاري من خمسة واربعون عضواً وتحدد مهام المجلس في القرار نفسه .

٥ – يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

٦ – يصدر مجلس الرئاسة قرارات لها قوة القانون فيما يختص بالشعار والعلم والنشيد الوطني مع تكليف مجلس الرئاسة بإصدار الدستور للاستفتاء عليه من قبل الشعب قبل الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٩٠.

٧ – تشكيل لجنة لإعادة التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وازله اثار التشطير.

٨ – يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب .

رابعاً: إعلان قيام الجمهورية اليمنية الموحدة ١٩٩٠:

بعد كل تلك الاجتماعات واللقاءات التي أكدت استكمال مهام المدة الانتقالية وقيام دولة الوحدة، عقد اجتماع في صنعاء في مطلع ايار عام ١٩٩٠ ضم الرئيسين، إذ تم عن طريقه اعتبار الدينار والريال عمله للوطن قابلة للتداول بين الشطرين(عبدالوهاب ادم العقاب، ص ١٦٨) ، ومع اقتراب موعد اعلان الوحدة عقد في تعز لقاء قمة بين رئيسي الشطرين في الثالث عشر من ايار ١٩٩٠ غير ان الاجتماع لم يصدر عنه بيان رسمي سوى القرار بحل جهازي امن الدولة و الامن الوطني من لجنة تألفت من وزيري الداخلية في الشطرين، وتأتي الخطوة في اطار دعم الديمقراطية، فضلاً عن اخلاء مدينتي صنعاء وعدن من القوات المسلحة وتأليف لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية على الساحة اليمنية من عدد من اعضاء (لجنة التنظيم السياسي) الممثلة للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام(زينب حسن ميوك، ص٢١٨) .

ونظراً إلى تصاعد الأحداث على الساحة الاقليمية والعالمية ومن اجل قطع الطريق امام الجهات الخارجية غير الراغبة في قيام الوحدة اليمنية، عقد مجلس الشعب الاعلى في عدن جلسة استثنائية في الحادي والعشرين من ايار عام ١٩٩٠م صدق فيها على اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المدة الانتقالية(سعيد احمد الجناحي، ص٦٩٩)، وعلى اثر ذلك اسرعت القيادة السياسية في الشطرين بتقديم موعد الوحدة من الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٩٠ إلى الثاني والعشرين من ايار ١٩٩٠، وفي الحادي والعشرين من ايار عقد مجلس الشورى في صنعاء جلسته وسط شائعات عن رفض المجلس التصديق على مشروع الدستور، فقد حضر الجلسة مئة وثلاثة وخمسون عضواً من

مجموع مئة وتسعه وخمسون، وعند التصويت على قرارات الوحدة امتنع ثلاثة وخمسون عضواً عن التصويت(ضياء عبدالله الصلوي، ص١٠٩.)، لأن قيام الوحدة قد يتعارض مع مصالحهم الشخصية .

اعقب ذلك التصويت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى مجلس الشورى بصنعاء والقى كلمة جاء فيها "**استأذن المجلس سأغادر متوجهاً إلى عدن ومعي كل المسؤولين وادعوا مجلس الشورى والطائرات جاهزة لمن يرغب ان يشارك في هذا الحدث التاريخي....**"(فيصل الحديثي، ص٦٥.) .

تم الاعلان عن الجمهورية اليمنية الموحدة في الثاني والعشرين من ايار عام ١٩٩٠ واجتمع مجلسا الشعب والشورى في قاعة فلسطين بمدينة عدن وسط جلسة عاصفة(سيف الدين الدوري،، ص٢٧٥) ، اصغى الشعب اليمني بصورة خاصة والجماهير العربية بشكل عام إلى بيان اعلان قيام دولة الوحدة على لسان الرئيس علي عبدالله صالح معلناً عن قيام اليمن الموحد، وفي اليوم نفسه انزلت إعلام الشطرين وارتفع بدلاً منها علم اليمن الموحد، وتم في هذه الجلسة التاريخية انتخاب مجلس رئاسة اليمن الموحد من خمسة اعضاء وتولى علي عبدالله صالح رئاسة الجمهورية العربية اليمنية الموحدة وعلي سالم البيض منصب نائب الرئيس(محمد حسين الفرح، ص٨٠)، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء(ضياء عبدالله الصلوي، ص١٠٩) ، وبعد انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً لليمن صدرت أربع قرارات هي العلم الوطني للجمهورية بألوانه الأحمر والابيض والاسود، وشعار الجمهورية اليمنية والنشيد الوطني للجمهورية الذي عد يوم الثاني والعشرين من ايار يوماً وطنياً وعطلة رسمية من كل عام(مظهر احمد تقي، ص٢٥١).

ومن الملاحظ ان هناك عوامل داخلية وخارجية عجلت من قيام الوحدة اليمنية ومن ضمنها ما يأتي(يوسف خوري، ص٥٠٩):

١ – ظهور النفط في منطقة الحدود المشتركة بين الشطرين وهو أمر استدعى التنسيق واقامة المشروعات المشتركة، وقد مثل ذلك دفعه كبيرة للجهود الوحدوية.

٢ – وصول النظامين في الشمال والجنوب إلى قناعة بانه لا يمكن وجود دولة قوية في جنوب الجزيرة من دون الاندماج.

٣ – التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ومنها تمثلت بالاضطرابات التي شهدتها الساحة العالمية وقرب انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على العالم.

٤ – رفض دول الخليج العربي انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي مما دفع قادة الشطرين للسعي نحو تحقيق الوحدة.

٥ – تحسنت العلاقات اليمنية – الأمريكية بعد نشوب ازمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ على اثر تعاطف اليمن مع العراق عقب غزوة الكويت وهو أمر ادى إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، مما دفع القيادة السياسية في الشطرين إلى الاسراع بإعلان الوحدة.

فضلاً عما تقدم كان هناك اتفاق على اقامة مشروع استثماري في منطقة الوجود العسكري لذلك سعت الحكومة إلى أخلاء تلك المنطقة من المواقع العسكرية وتأكيد التمسك بالوحدة اليمنية ورفض التجزئة، وهكذا استطاع النهج الوحدوي اليمني أن يعالج قضية وجود النفط في المنطقة الحدودية بين الشطرين(خالد محمد القاسمي،ص٩٩.).

الخاتمة :

١. إن الإحداث السياسية الداخلية ساعدت شطري اليمن على تحقيق الوحدة اليمنية بينهما في الثاني والعشرين من أيار عام ١٩٩٠، من منطلق ان الشعب اليمني كان مع خيار الوحدة معتبراً تحقيقها سباق مع الزمن، وقد شكلت بالنسبة له معادلة صحيحة تقولان أن الشعب ودولة الوحدة وجهان لعملة واحدة، لأنه هو صاحب السلطان وصاحب الحق في اختيار من يمثله وان الوحدة جاءت بنتائج انتخابية ساعدت على تحقيق الأمن والاستقرار شبه الجزيرة العربية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام .
٢. أن المتتبع لمسار الوحدة اليمنية من قيامها، يدرك بكل وضوح انها قامت وهي تحمل في طياتها، كثير من الأخطاء الجوهرية ، على الرغم من المسار الطويل والمفاوضات الشاقة، التي كانت تعتمد بالأساس على النيات الطيبة، والرغبة المشتركة، بكثير من الحالات ، دون الاخذ بنضر الاعتبار حقائق الواقع ومخلفات الماضي، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي فاقم من حجم المشكلات التي واجهتها التجربة الوحدوية ، بل وعقد من إمكانية وضع الحلول لها وتطبيقها واستمرارها في مراحل لاحقه.

References

1. Abdel Wahhab Adam Al-Oqab, The Historical Background of the Yemeni Unity State 1972-1993, Raslan Library, Cairo, 2006.
2. Abdul Malik Al-Mikhlafi, The Relationship between the Two States of Yemen in the Context of Conflict and Unity 1967-1987, The Arab Future Magazine, No. 115, September 1988.
3. Abdul Rahman Yusef bin Harib, From the Documents of the Yemeni Unity, Secrets and Documents (1967-1988), Arab Culture House for Publishing, Translation and Distribution, Sharjah, 1990, p. 24; Ali Muhammad Hussein Al-Amiri, Ali Muhammad Hussein Al-Amiri, The Impact of External Factors on Yemeni Politics, Journal of International Studies, p. 49, d. T.
4. Abi Nasr Muhammad bin Abdullah Al-Imam, The Righteous Unity and the Importance of Preserving It, Dar Al-Hadith Center, Yemen, .٢٠١١
5. Adnan Yassin Ghaleb Al-Muqritti, The Impact of Political Factors on Economic Reform Policy in the Republic of Yemen, Center for Arab Unity Studies, Beirut, ١st edition, ٢٠١٠AD.
6. Agreement to declare the Republic of Yemen and organize the transitional period, issued by the Ministry of Legal Affairs, Republic of Yemen, Sana'a, .١٩٩٠
7. Ahmed Jaber Afif, Witness to Yemen, Things from Memory, Al-Afif Cultural Foundation, Sana'a, ٢٠٠٠, p. ٢٣١
8. Ahmed Talal Al-Harthy, The Southern Issue, Facts and Figures, Khalid Bin Al-Walid Library, Sana'a, ٢٠١٣, p. .١٣٠
9. Ahmed Youssef Ahmed, The Arab Dimensions of Yemeni Unity, "International Ideas", Periodical Journal of Political Research, Issue Eleven, Twelve, September ١٩٩٢AD.
10. Ali Al-Sarraf, South Yemen, Political Life from Colonialism to Unity, Riyad Al-Rayes for Books and Publishing, London, 1992.
11. Amin Yassin Abbas Jassem Al-Issawi, The Political and Military Conflict Between the Two Parts of Yemen ١٩٩٤-١٩٧٢, Master Thesis (unpublished), Anbar University, College of Literature, .٢٠١٨
12. Fadl Nasser Makwa, Yemeni unity and its effectiveness in facing the challenge, a reading of its historical events and its literary implications, research within the scientific symposium, Yemeni unity and the third millennium, Republic of Yemen, University of Ibb, 2007, p. 698.
13. Faisal Al-Hadithi, The Political Conflict in Yemen, Constants Magazine, No. 14, December, 1998.
14. Faisal Al-Hudhaifi, The Political Conflict in Yemen, Constants Magazine, Issue 14, December 1998.
15. Faisal Jalloul, Yemen, The Two Revolutions - The Two Republics - Unity 1962-1994, 2nd edition, Dar Al-Jadeed, Beirut, 2000.
16. George W. Bush: Memoirs of George W. Bush Fateful Decisions, ٢nd Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Lebanon, Beirut, ٢٠١٣, pp. -١٨ ;١٩
17. Ghanem Muhammad Salih, Yemeni Unity, Events and Experiences, Arab Unity, Political Science Campus, Issue 11, University of Baghdad, 1994.

18. Hassan Abu Talib, Yemeni Unity, Studies in the Transition from Division to Unity, Center for Arab Unity Studies, Beirut, .١٩٩١
19. Helmy Muhammad Qaoud, Yemeni unity is inevitable and the rejected constitution, Northern Yemen, Al-I'tisam Magazine, Yemen, Vol. ٢, May .١٩٩٠
20. Ibrahim Al-Ashmawy, the previous source, p. ٥٠; Youssef Khoury, Arab Unity Projects ١٩٨٧-١٩١٣Documentary Study, Center for Arab Unity Studies, Beirut, ١٩٨٨
21. Jamal Al-Din Ahmed Ali Al-Salmi, The Role of Political Leaders in Achieving Yemeni Unity (١٩٩٠-١٩٦٢), Master Thesis (unpublished), The Founding Leader Institute for Higher Socialist National Studies, Al-Mustansiriya University, ٢٠٠١, p. .٢٤٦
22. Khaled Muhammad Al-Qasimi, The Sana'a Agreement, A New Path in the Way of Yemeni Unity, Arab Culture House for Publishing and Translation, Sharjah, .١٩٩٠
23. Khalid bin Muhammad Al-Qasimi, Diaries and Documents of the Yemeni Unity -١٩٧٢ ١٩٨٦, Unit Affairs Office, Arab Culture House for Publishing, Translation and Distribution, Sana'a, .١٩٨٧
24. Mazhar Ahmed Taqi, The Case of Yemeni Unity, New Yemen Magazine, No. 11, 1988.
25. Ministry of Information and Culture, Discourses and Hadiths by Brother Lieutenant General Ali Abdullah Saleh, May 22, 1990-1991, Sana'a, 1991, Vol. 19.
26. Muhammad Ali Hawan, The Yemeni Unity in the Yemeni National Press, An Analytical Study, Periodical Journal of Political Research, Ministry of Foreign Affairs, September 26 Newspaper, Sana'a, p. 251, July 2, 1987.
27. Muhammad bin Ibrahim Al-Hilweh, The New in the Yemeni Unity, A Study in the Factors and Problems of the Yemeni Unity, Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, p. 67, d. n.
28. Muhammad Hussein Abdel Halim, The Yemeni Civil War and Political Integration, an unpublished master's thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2006.
29. Muhammad Hussein Abdel Halim, The Yemeni Civil War and Political Integration, Master Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2006.
30. October ١٤(newspaper), Aden, year twenty-two, issue (٧٨٠٦), November ٣, ١٩٨٩CE;
31. Omar Al-Hawi and others, Book of Court, Yemeni Unity, Union of Yemeni Writers and Writers, 1988.
32. Political Memory Program, Al-Arabiya Channel, interview conducted by Taher Barakat with Haider Abu Bakr Al-Attas, former Prime Minister of Yemen, ٢٠٢١/٨/٩. https://youtub/RmjgHE٧m١FA.
33. Presidency of the Republic, The Unified Book of Yemen: A Documentary Series on Yemeni Unity, Unit Affairs Office, Sana'a, ١٩٩٠, pp. .٤١-٣٧
34. Sadiq Yassin Al-Helou, Yemeni unity between two eras before the revolution until ١٩٨٠ and from ١٩٨٠to ٢٠٠٦, research published in the book Illuminations on the Development of the Yemeni State, Studies and Facts, Dhamar University Publications Series, Yemen, ..٢٠٠٦
35. Saleh bin Hussein al-Hatheq, The Yemeni Unity, the Nucleus of Arab Unity, October ١٤ Foundation, for Press, Printing and Publishing, Aden, ١٩٩٢, p. . ;١٠٣
36. Samir Muhammad Ahmed Al-Abdali, Yemeni Unity and the Arab Regional System, Madbouly Bookshop, .١٩٩٧
37. September ٢٦Newspaper, pp., Yemen, June ٢٩, .١٩٨٩

38. Taha Ahmed Al-Lawzi, The Partisan Experience in Yemen, a Case Study of Attracting the General People's Congress, Master Thesis (unpublished), University of Jordan, College of Graduate Studies, ٢٠٠٣.
39. The critical and analytical document of the experience of the revolution in democratic Yemen 1978-1986, Dar Al-Hamdhani, Aden, 1989.
40. Yassin Muhammad Hussein al-Dulaimi, The Yemeni Unity, Master Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 1989